مسؤولة شؤون الفجوات

جيريمي كليفت يقدم لمحة عن شخصية لورا تايسون، أول سيدة ترأس «مجلس المستشارين الاقتصاديين» في الولايات المتحدة

تايسون تتحدث في ندوة حول المساواة بين الجنسين في دافوس، سويسرا

لورا تايسون تمضي جانبا كبيرا من وقتها تفكر في الفجوات والعجوزات – أي في الأمور غير المتاحة، أو ما ينقصنا: أي فجوة الوظائف، وفجوة الدخل، وفجوة التعليم، وفجوة المساواة بين الجنسين، وربما أكثرها إثارة للقلق فجوة عجز المالية العامة الأمريكية الآخذة في الاتساع.

ويساورها القلق من احتمال فقدان الولايات المتحدة لهيمنتها، وتزايد صعوبة تحقيق الحلم الأمريكي المتمثل في ازدياد الرخاء.

وتقول لورا دي أندريا تايسون، أستاذة الاقتصاد وإدارة الأعمال بجامعة كاليفورنيا، في بيركلي، «إن العمالة والأسر الأمريكية كانت تعاني من المتاعب حتى من قبل فترة «الركود الكبير». ويقترن اسم لورا تايسون بعبارة «أول سيدة» في عدد من المجالات، فهي أول سيدة ترأس «مجلس المستشارين الاقتصاديين» (في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون)، وأول سيدة تشغل منصب عميد «كلية لندن لإدارة الأعمال»، حيث أسست «مركز سيدات الأعمال» التابع للكلية.

وأثناء فترة استراحة بين حلقات تدريس طلبة الماجستير في إدارة الأعمال، قالت السيدة تايسون إن «معدل نمو الوظائف بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ تباطأ حتى لم يعد يتعدى نصف مستواه خلال العقود الثلاثة السابقة. وكان معدل نمو الإنتاجية قويا، لكنه ظل بوتيرة أسرع كثيرا من معدل نمو الأجور، كما انخفض متوسط تعويضات العاملين الحقيقية بالساعة، مما أضر حتى بالعاملين الذين أتموا دراستهم الجامعية».

وترى السيدة تايسون أن القضية الجديدة التي تبعث على القلق في العصر الحالي هي الاحتجاجات على تزايد تفاوت الدخول في الولايات المتحدة – حيث تشكل الطبقة العليا الأكثر ثراء نسبة ١٪ فقط من المجتمع مقابل الطبقة الدنيا التي تشكل نسبة ٩٩٪ من المجتمع. وتقول «إنها قضية جيل لمن تتراوح أعمارهم بين أواسط العشرينات وأواسط الثلاثينات. وهؤلاء هم جيل هذا العالم، مثلما كنت أنا ضمن جيل الحركة المناهضة لحرب فييت نام.»

وكانت الاحتجاجات التي بدأت في شكل مظاهرات ضد عمليات الإنقاذ المالي لمؤسسات «وول ستريت» المالية والفساد قد دخلت في دوامة حولتها إلى حركات «احتلال» في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة.

تحطيم السقف الزجاجي

عملت السيدة تايسون كمهندسة لبرنامج السياسات الاقتصادية المحلية والدولية في حكومة الرئيس الأمريكي كلينتون إبان فترة رئاسته الأولى للولايات المتحدة، حيث وصلت إلى أعلى مرتبة وظيفية تصل إليها امرأة في البيت الأبيض في عهد الرئيس كلينتون عندما جاءت خلفا للسيد «روبرت روبن» كمدير للمجلس الاقتصادي القومي في الفترة من فبراير ١٩٩٥ إلى ديسمبر ١٩٩٦.

وكان تأييد تايسون لمنهج «الأحادية المتشددة» في التجارة قد جذب اهتمام كلينتون، حيث رأى فيه منهجا واقعيا وعمليا. وفي كتاب "*Who's Bashing Whom? Trade Conflict in High-Technology Industries*" (من يوجه اللكمات لمن؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا رفيعة المستوى)، الذي نُشر في عام ١٩٩٢، حددت تايسون السمة العامة لأسلوب تفاوض كلينتون مع اليابانيين حول قضايا الحمائية في التجارة.

وكانت المشكلة في ذلك الوقت متمثلة في التحدي الجسيم الذي تشكله اليابان وأوروبا أمام الولايات المتحدة، لا سيما في مجال الصناعة التحويلية وصادرات التكنولوجيا رفيعة المستوى.

وإذ ترفض «تايسون» منهج التجارة الحرة بلا قيود، اقترحت توسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق عبر مفاوضات شاقة حول التعريفات الجمركية والحواجز أمام التجارة، تدعمها تهديدات مؤكدة باتخاذ إجراءات جزائية ضد الاقتصادات التي تغلق أسواقها أمام الواردات الأمريكية.

الاقتصاد التطبيقي

قال الرئيس كلينتون في مذكراته، بعنوان "*My Life*" (حياتي)، إنه اختار السيدة تايسون كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين لأنها أثارت اهتمامه بإلمامها بقضايا التكنولوجيا والصناعة التحويلية والتجارة، وقال: «أحسست أن قضايا الاقتصاد الجزئي ظلت مهملة لزمن طويل جدا في السياسات الاقتصادية القومية.»

وقد أثار تعيين السيدة تايسون صخبا في أوساط كبار الاقتصاديين الذين أعربوا صراحة عن شكوكهم في مؤهلاتها العلمية ومهاراتها التحليلية، رغم أنها استطاعت لاحقا أن تكسب احترامهم. فقد ذكرت مجلة "*Businessweek*" (بيزنسويك) في عدد فبراير ١٩٩٣ أنه "على الرغم من أن خبراء الاقتصاد غالبا ما يشكلون أساس النكات المضحكة، فمن النادر أن يكون أحدهم مستهدفا من الخبراء الاقتصاديين الآخرين في هجوم سافر."

لكن أسلوب تايسون في التحليل الاقتصادي الممزوج باستراتيجيات سياسية حادة ومحسوبة بدقة جاء في بعض الحالات سابقا لعصرها. لكنها لا تزال تصول وتجول في كلية "هاس" للاقتصاد في بيركلي من خلال مناظرات اقتصادية واختلافات في وجهات النظر السياسية، كما تكتب المدونات والمقالات المنتظمة في المجلات والصحف، منها مدونة "Economix" (إيكونوميكس) في جريدة نيويورك تايمز وباب "A-List" (المتميزون) في جريدة فاينانشيال تايمز.

ولورا تايسون متزوجة من كاتب السيناريو "إيريك تارلوف"، مؤلف رواية "*Face-Time*" (وجها لوجه) وبعض حلقات المسلسل التليفزيوني "*M*A*S*H*" (مستشفى الجراحة الميداني المتنقل) وكاتب مدونة مجلة "*Atlantic*" (أتلانتك). وتقول تايسون: "أقوم بتدريس فصل حول مزاولة الأعمال في الأسواق الصاعدة. وأقول للطلبة إن نصف المنهج يتناول العلوم الاستراتيجية – ورغم أنني لست خبيرة استراتيجية فإن لدي تجارب كافية في هذا المجال؛ فأنا عضو في مجالس للإدارة وتوليت إدارة كليات لإدارة الأعمال، وأتفهم طبيعة العلوم الاستراتيجية – والنصف الآخر يتناول علم الاقتصاد."

التشكيك في قوى السوق

من الواضح أن علم الاقتصاد تطور بمرور الزمن، لكن السبب في استياء خبراء الاقتصاد الأكاديميين، وفقا لما جاء في مجلة «بيزنيسويك»، يكمن في «أنها أكثر انفتاحا بكثير عن معظم خبراء الاقتصاد على فكرة الإجراءات الحكومية.»

وكانت تايسون قد ذكرت في كتابها بعنوان «من يوجه اللكمات لمن؟»، أنه «لا ينبغي أن يخدعنا المفهوم المطمئن بأن مصير الصناعات التكنولوجية رفيعة المستوى في أمريكا تحددَه قوى السوق في غياب التدخل الأمريكي»، وذكرت المجلة أن «تشكيكها في أهمية مبدأ اليد الخفية يجعلها شخصا غير مرغوب فيه بين صفوف المتخصصين الراسخة قناعتهم بأهمية قوى السوق

لكن الخبير الاقتصادي «جيمس غالبريث» (James Galbraith) انبرى مدافعا عن تايسون. وكتب في المجلة الشهرية الليبرالية "*American Prospect*" (وجهة النظر الأمريكية) في عدد مارس ١٩٩٣ قائلا إنها حريصة ودقيقة وليست «محبة للجدل ولا الظهور.» وقال إن الخطر يهدد هؤلاء «الخبراء الاقتصاديين المحترفين الذين أحاطوا السوق بهالة من التميز داخل برج عاجي مما أتاح لهم قاعدة عريضة من السياسات مسبقة التجهيز. فما الذي سيفعله هؤلاء الخبراء إذا لم تعد معادلاتهم المستخدمة في كافة الأغراض كافية؟ ومن ثم فإن هؤلاء الأولاد الكبار قد يشعرون بالخطر من تعيينها في هذا المنصب.» (راجع الإطار ١).

مخاوف بشأن المنافسة

في إطار الدراسة التي أجرتها تايسون حول التجارة والتوظيف بالاشتراك مع البروفسور «جون زيسمان» (John Zysman)، من جامعة بيركلي، استعرضت أسباب التراجع المسجل خلال الثمانينات من القرن الماضي في معدل التوظيف في مجال الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة، والتدهور العام في مركز الولايات المتحدة التنافسي الدولي، حيث درست آثار التوظيف على التجارة في أربع صناعات – هي صناعات الملابس والسيارات وأشباه الموصلات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكانت العوامل المستشهد بها بانتظام في هذه الدراسة تتسم بالأهمية مثل ارتفاع قيمة الدولار، والسياسة الحمائية، وتباطؤ وتيرة النمو في الأسواق الأجنبية. لكن تايسون وجدت أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية نسبيا، بما في ذلك التزام الحكومة بسياسة التجارة الحرة في ظل اتباع الأطراف الأخرى مجموعة مختلفة من القواعد.

ويقول "جيمس وجوليان سيكاريلي" (James and Julianne Cicarelli) في كتابهما بعنوان «خبيرات الاقتصاد البارزات» (*Distinguished Women Economists*) إن السيدة تايسون "أقنعت الرئيس كلينتون ومستشاريه الاقتصاديين باعتماد سياسة بديلة للتجارة الموجهة – أي اتفاقات تجارية تحدد نتائج مرغوبة من التجارة بدلا من ترك النتائج ليحددها تدفق السلع الحر – في إطار المساعي لتنشيط الصناعات ذات التكنولوجيا رفيعة المستوى وتوسيع نطاقها. وكانت هذه السياسة بالغة الأثر في الزيادة المفاجئة الحقيقية في حجم التجارة الدولية في أواخر التسعينات، مما أعطى دفعة للاقتصاد الأمريكي أدت إلى تحقيق طفرة غير مسبوقة لا يمكن وصفها إلا بالتوسع الاقتصادي الأمثل."

الأطراف المؤثرة المتغيرة

ربما تكون الأطراف المؤثرة تغيرت في الوقت الراهن، لكن هناك مشاغل كثيرة مماثلة. وبينما لا تزال تايسون تشعر بالقلق إزاء وهن الأداء الاقتصادي الأمريكي، فإن توجسها في الوقت الراهن نابع أكثر

الإطار ١

الاقتصاد: تعديل النموذج

هزت الأزمة الاقتصادية العالمية قناعة خبراء الاقتصاد بعدم إمكان سقوط قوى السوق.

وحول الأزمة الاقتصادية العالمية، قالت السيدة لورا تايسون خلال زيارة قامت بها إلى نيويورك «إن الخطأ الأساسي كان في الاعتقاد بأن فرادى الأطراف الفاعلة الرشيدة ستكون بالضرورة منضبطة. وفي البداية، أود أن أشير إلى أنني قلت «الأطراف الرشيدة»، ولدينا الآن أدلة متراكمة على أن فرادى الأطراف الفاعلة ليست دائما أطرافا رشيدة، لكن النماذج الاقتصادية لم تأخذ هذا الأمر في الحسبان.

«ثم افترضت النماذج أساسا أن الجمع بين كل هذه القرارات الفردية سيعود بالفائدة. لكننا نرى الآن أن سلوك الأفراد غير الرشيد – أضف إلى ذلك سلوكيات القطيع – قد يخرج النظام تماما عن مساره. وقد خرج النظام بالفعل عن مساره.

«ويدرك خبراء الاقتصاد الآن أن كفاءة الأسواق مثار للشك. وبالتالي سننظر بجدية في الأخطاء السلوكية التي يرتكبها الناس والتي يمكن التنبؤ بها. وسنضع مزيدا من القواعد التنظيمية لأننا في واقع الأمر لم نعد نؤمن بأن الناس سيفعلون الصواب من تلقاء أنفسهم، وسيستجيبون لتلك القواعد، ومن ثم يفضل أن نفكر في طبيعة هذه القواعد.

«لذلك أعتقد أن هناك تحولا كبيرا طرأ بالفعل من حيث التفكير في إمكان فشل قوى السوق. فلماذا نفترض أن الأسواق لديها المعلومات الكاملة؟ وحقيقة الأمر أنها ليست متاحة لها في أغلب الأحيان، وحتى إذا كان لديها المعلومات الكاملة، فعادة ما يغفل عنها المسؤولين الذين لا يولونها الاهتمام الكافي. وأيا كان السبب، يجب أن نفترض أنها قد لا تثمر في نهاية الأمر نتائج مثالية. ومن ثم فإن هذا يعد تطورا كبيرا جدا. وأعتقد أنه تطور هائل.»

من الصين وغيرها من الأسواق الصاعدة الديناميكية، على الرغم من أنها تسارع إلى الإشارة إلى عدم مواجهة كلينتون أي تباطؤ في النشاط الاقتصادي شبيها بما يواجهه الرئيس باراك أوباما، وتقول «إن حجم المشكلة مختلف كل الاختلاف، كما أن المناخ السياسي [الأمريكي] أسوأ في الوقت الحالي.»

وقد أصبح العالم أكثر ترابطا وتكافلا بكثير، حتى باتت المشكلات التي تقع في أحد أنحاء العالم تؤثر على الأرجح على سائر أنحائه. وتقول تايسون في هذا الشأن «إن العالم اليوم أكثر تكافلا قياسا بمعظم مقاييس التكافل، بل على الأرجح بجميع مقاييس التكافل التي قد تتبادر إلى الأذهان.»

وتقول السيدة تايسون، التي تعمل حاليا كمستشار أول في «معهد ماكينزي العالمي» و«معهد بحوث بنك كريدي سويس» وشركة «مجموعة روك كريك» للاستثمار، «إن هذا الأمر من وجهة نظري إنما يعني أن هناك حاجة لزيادة التنسيق، أو التفهم والتنسيق، فيما يتعلق بسياسة الأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية. فنحن أمام نظام مالي عالمي أكثر تشابكا بكثير، ولم نتوصل حتى الآن إلى الطريقة الملائمة لتنظيمه.»

الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بعد إعلانه تولي السيدة تايسون رئاسة «المجلس الاقتصادي القومي».

موجِّهون أكفاء

كان والد لورا تايسون أمريكي من أصل إيطالي من الجيل الثاني المهاجر إلى الولايات المتحدة وشارك في الحرب العالمية الثانية. وكان يتمتع بعقلية موجهة نحو تحقيق الأهداف ومن ثم كان يحث أولاده على الإنجاز. وقد ولدت لورا تايسون في مدينة «بايون» في ولاية «نيوجيرسي» في عام ١٩٤٧ وتخرجت بدرجة امتياز من كلية «سميث»، إحدى الكليات الخاصة للبنات، وحصلت على درجة الدكتوراة في الاقتصاد في عام ١٩٧٤ من «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا»، حيث كانت تحصل على التوجيه والمشورة من الخبير الاقتصادي «إيفزي دومار»، وهو خبير اقتصادي روسي المولد وضع نموذجا مهما للنمو وشجعها على الاهتمام بالاقتصادات الموجهة ذات الطابع السوفيتي. وعملت السيدة تايسون لفترة كاستشاري في البنك الدولي حيث تركز عملها على الاقتصادات الاشتراكية في أوروبا الشرقية، حيث تشاركت في العمل لفترة قصيرة مع الخبير الاقتصادي الهنغاري المعروف «بيلا بالاسا» (Bela Balassa)، وخبيرة الاقتصاد التنموي "إيرما أدلمان" (Irma Adelman)، التي كانت في ذلك الوقت من أصحاب أعلى المراتب الوظيفية بين موظفات البنك. وقامت السيدة تايسون بتدريس مادة الاقتصاد في جامعة برينستون لمدة ثلاث سنوات ثم انتقلت في عام ١٩٧٨ إلى جامعة بيركلي حيث ظلت تعمل فيها على فترات متقطعة منذ ذلك الحين.

وبينما أشار عليها والداها بدراسة إدارة الأعمال، إلا أنها كانت حسب قولها: "واحدة ممن تحولوا فورا إلى دراسة علم الاقتصاد بعد الالتحاق بأول فصل دراسي في هذا التخصص. وكنت دائما أرى أن الاقتصاد أداة مهمة للعمل في السياسة العامة، ومن ثم عكفت على دراسته. وأعتقد أنني اتخذت القرار السليم. فأنا لا أزال أحب الاقتصاد."

وترى تايسون، التي شاركت في إعداد التقرير السنوي حول "الفجوة العالمية بين الجنسين" والذي يصدر عن "منتدى الاقتصاد العالمي" أن المرأة مستمرة في تحقيق تقدم في مختلف أنحاء العالم – وإن كان بوتيرة بطيئة، ولا تزال متأخرة عن الركب خصوصا في مستوى التمثيل السياسي (راجع الإطار ٢).

وكانت الروابط التي جمعت تايسون بأسرة الرئيس كلينتون فضلا على مناصرتها لقضايا المرأة من العوامل التي جعلتها مؤيدا تلقائيا للسناتور هيلاري كلينتون خلال سعي هذه الأخيرة في عام ٢٠٠٨

الإطار ٢

تقدم بطيء في أوضاع المرأة

يتناول تقرير «الفجوة العالمية بين الجنسين» محاولة لقياس أوضاع المرأة حول العالم.

قالت لورا تايسون، التي تحث على اتباع مبدأ «البحث الإيجابي» (affirmative search) كوسيلة لتقدم النساء المؤهلات، "إننا ندرس أوضاع المرأة في ١٣٥ بلدا من حيث فجوات التمثيل السياسي؛ وفجوات الفرص الاقتصادية؛ وفرص الحصول على التعليم وفجوات الأداء التعليمي؛ وفجوات الرعاية الصحية. وأضافت قائلة: "ومنذ بدأنا القياس في عام ٢٠٠٦، وجدنا أن معظم البلدان حقق قدرا من التقدم، لا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية. لكن المرأة لا تزال متأخرة عن الركب في مجالي الفرص الاقتصادية والتمثيل السياسي. فالمرأة في مختلف أنحاء العالم تشغل نسبة أقل من ٢٠٪ من مراكز صنع القرار على المستوى الوطني."

ويذكر التقرير الذي تم إعداده بالتعاون مع "ريكاردو هاوسمان، مدير مركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد الأمريكية، أن "هدفنا يتمثل في التركيز على ما إذا كانت الفجوة بين المرأة والرجل .... قد تقلصت، وليس إذا ما كانت المرأة تحقق "الفوز" في "المعركة بين الجنسين".

وإذ تؤكد السيدة تايسون أن الجهود الجارية في هذا الشأن قائمة على إجراء المقارنات وليس تحديد ما ينبغي عمله، تقول إن التقرير انتقل إلى تحليل الممارسات المثلى، مثل كيفية سعي الحكومات لتحسين مستوى التمثيل السياسي أو الأسلوب الذي تتبعه الشركات في تعيين النساء والاحتفاظ بهن في وظائفهن. وتتمتع السيدة تايسون بخبرات واسعة ولديها أفكار عديدة في هذا المجال. فهي عضو في مجالس إدارة عدة شركات، وفي عام ٢٠٠٣ قامت الحكومة البريطانية بتكليفها بالعمل على إيجاد وسيلة لزيادة التنوع في مجالس إدارة المؤسسات.

وقد وقع اختيار السيدة تايسون على «تقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١٢» الذي يصدره البنك الدولي حول المساواة بين الجنسين باعتباره تقريرا بالغ الأهمية في تجميع البحوث المعنية بكيفية تأثير المساواة بين الجنسين على التنمية.

وفي هذا الشأن تقول «إن أحد الأمور التي تعلمتها من هذا التقرير الحصيف هو مدى أهمية توفير فرص حصول المرأة على الائتمان. ونحن ندرك أن هناك مشكلة في حصول مؤسسات الأعمال الصغيرة على الائتمان بوجه عام في مختلف المجتمعات باختلاف مستويات التنمية فيها، سواء كانت مجتمعات متقدمة أم لا. وبالتالي هناك أسباب تفسر ازدياد سوء الأوضاع بالنسبة للمرأة، وتزداد صعوبة بالنسبة لمؤسسات الأعمال الصغيرة التي ترأسها نساء.»

للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي لخوض انتخابات الرئاسة. وتحولت تايسون بعد ذلك لتأييد أوباما بعد خروج هيلاري كلينتون من السباق في شهر يونيو من نفس السنة.

وإلى جانب آراء لورا تايسون المدافعة عن الرئيس أوباما، فهي عضو كذلك في المجلس غير الحزبي الذي أنشأه الرئيس لتوفير فرص العمل وزيادة القدرة التنافسية، والذي يرأسه السيد "جيفري إيميلت"، مدير شركة جنرال موتورز. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المجلس في إيجاد سبل جديدة لتشجيع النمو عن طريق الاستثمار في الأعمال التجارية الأمريكية بغية تشجيع التوظيف، وتعليم وتدريب العمالة للمنافسة على المستوى العالمي، واجتذاب فرص العمل والأعمال التجارية إلى الولايات المتحدة.

استقطاب فرص العمل

كانت السيدة تايسون ضمن أعضاء «المجلس الاستشاري للتعافي الاقتصادي» الذي أنشأه الرئيس أوباما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية للمساهمة في توليد الأفكار وإجراء التحليلات لتنشيط الاقتصاد الأمريكي، وترى أن التكافل والتنافس والتطور التكنولوجي على المستوى العالمي أدت جميعا إلى استقطاب الفرص الوظيفية في العديد من الاقتصادات المتقدمة، مع زيادة التوظيف في الوظائف عالية الأجور في المجالات التخصصية والفنية والإدارية، إلى جانب الوظائف منخفضة الأجور في مجالات الخدمات الغذائية والعناية الشخصية وخدمات توفير الحماية.

وفي المقابل انخفض مستوى التوظيف في الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة بين صغار الموظفين (أصحاب الياقات البيضاء) والعمال (أصحاب الياقات الزرقاء)، لا سيما في قطاع الصناعات التحويلية. وقامت الأسر الأمريكية المتضررة بشدة بتخفيض مدخراتها إلى أدنى حد، واقترضت مستخدمة منازلها كضمانات، وزادت من مديونياتها لتأمين احتياجاتها الاستهلاكية. وأسهم ذلك بدوره في تكوين فقاعات الإسكان والائتمان التي انفجرت في عام ٢٠٠٨، مما استدعى اتخاذ إجراءات مؤلمة لتخفيض قروض التمويل استمرت منذ ذلك الحين.

وترى السيدة تايسون أن الولايات المتحدة تستثمر دون المستوى المطلوب في ثلاثة مجالات رئيسية تساعد البلدان عادة على إنشاء فرص العمل عالية الأجور والإبقاء عليها، وهي زيادة مهارات القوى العاملة وتدريبها، ومشروعات البنية التحتية، والبحث والتطوير.

وتشير تايسون إلى دراستي "Michael Spence and Sandile Hlatshwayo" و "David Autor" الحديثتين حول أثر التطور التكنولوجي والعولمة في فقدان فرص العمل وتباطؤ نمو الأجور في منتصف سلم المهارات والتوزيع الوظيفي، وإن كانت ترى أنها عملية ديناميكية، حيث ترتفع الأجور في البلدان التي كانت تعتبر قبل ذلك من البلدان الجذابة. وفي هذا الشأن تقول "إن الصين قد تبدأ في فقدان وظائفها لغيرها من البلدان."

وتقول تايسون، التي تشغل مقعدا في مجالس إدارة شركات "مورغان ستانلي" و"إيه تي آند تي" و"سيلفر سبرنغ نتورك" ومجموعة شركات "سي بي ريتشارد إليس"، إن التنافس العالمي أدى إلى تزايد التفاوت في الدخل في الولايات المتحدة. وتقول إن هناك ثلاث قوى وراء التغيرات الهيكلية المعاكسة في سوق العمل الأمريكية، وهي:

- التطور التكنولوجي المتحيز للمهارة العالية، مما أدى إلى التشغيل الآلي للأعمال الروتينية مع زيادة الطلب على العمالة ذات التعليم العالي من الحاصلين على درجات جامعية على الأقل؛
- التنافس العالمي واندماج أسواق العمل من خلال التجارة والتعهيد الخارجي، مما أدى إلى إلغاء الوظائف وتخفيض الأجور؛
- التراجع في قدرة أمريكا التنافسية التي تكسبها جاذبية كموقع للإنتاج والتوظيف.

ويجري استقطاب الفرص الوظيفية أيضا في أنحاء أخرى من العالم. لكن بعض البلدان، مثل ألمانيا، يتخذ تدابير لمواجهة هذا الأمر، بينما تواصل الولايات المتحدة فقدان جاذبيتها كموقع للإنتاج والتوظيف، وفقا لما ورد في دراسة "ماكينزي" التي أجريت مؤخرا. وتقول تايسون، التي تشغل مقعدا في مجلسي إدارة "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا" و"معهد بيترسون للاقتصاد الدولي" إن أحد أسباب التراجع النسبي في مكانة الولايات المتحدة هو مواطن الضعف في نظامها التعليمي. وتقول إن مستويات التحصيل العلمي في الولايات المتحدة متفاوتة إلى حد كبير وترتبط بمستويات دخل الأسر، حيث يتعذر على الأطفال من الأسر الأكثر فقرا أن يلتحقوا بالجامعات. وإضافة إلى ذلك، رغم أن النظام التعليمي ينتج عمالة لا تستوفي مستويات المهارة المطلوبة لشغل الوظائف عالية الجودة، فإن قيود الهجرة يتعذر معها جذب المواهب الأجنبية والحفاظ عليها.

الإجراءات الواجب اتخاذها

قامت الولايات المتحدة بعدة محاولات لإعداد خطة للتحرك لمواجهة هذه الأوضاع.

وقد حذرت «الأكاديميات الوطنية» الأمريكية في تقريرها الحيوي لعام ٢٠٠٥ بعنوان "Rising Above the Gathering Storm" (التحليق فوق العاصفة المقبلة) من تراجع مركز الولايات المتحدة التنافسي في الابتكار ودعت إلى زيادة الاستثمارات الحكومية في البحث والتطوير، والتعليم، ومشروعات البنية التحتية بهدف إيقاف هذا التردي. وقد أحاطت بلدان أخرى بهذا الأمر، واقتبست بعض الأفكار من التقرير، لكن "الأكاديميات الوطنية" خلصت في وثيقة تنبيهية لاحقة إلى أن مركز الولايات المتحدة التنافسية لا يزال مستمرا في التراجع.

ومع اتساع فجوة العجز في الولايات المتحدة، واقترانه بتقاعد جيل "طفرة الإنجاب اللاحق على الحرب العالمية الثانية"، مما يفرض ضغطا زائدا على نظامي التقاعد والرعاية الصحية، تزداد تعقيدات التعامل مع كل هذه الفجوات في وقت واحد، الأمر الذي يستدعي تنفيذ بعض البدائل الصعبة.

وتقول تايسون "إن التحديات جسيمة ولا مفر من مواجهتها. ولا بد من وضع خطة لتخفيض العجز طويل الأجل بغية التصدي لعجز النمو وإيقاف التراجع المستمر في القدرة التنافسية في آن واحد. فلا بد أن نستثمر أكثر في أساسيات الابتكار مع تخفيض إنفاقنا على معظم البرامج الحكومية الأخرى."

وترى أنه على الرغم من الانتكاسات، فإن زيادة التكافل يمكن أن تحقق مزايا هائلة للعالم ككل.

وتقول "إن العالم حقق نجاحا هائلا في القضاء على الفقر العالمي – ولا يزال أمامنا شوط طويل، لكن هناك تقدما كبيرا تم إحرازه بالفعل: فقد تحقق نجاح هائل على مستوى الانفراجات التكنولوجية؛ وتحقق نجاح هائل على مستوى بناء طبقة متوسطة في الاقتصاد العالمي. "وجميع هذه الأمور رائعة وتمثل جانبا من مزايا التكافل، لكن التكافل يعني أيضا أن عدم الاستقرار قد ينتقل بسرعة من مكان إلى آخر. فتأثير انتقال العدوى حقيقي، ويشمل العالم بأسره، وقد تحدث المتاعب بسرعة كبيرة. ومن ثم تتضح الحاجة إلى زيادة التعاون متعدد الأطراف." ■

جيريمي كليفت هو رئيس تحرير مجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

Cicarelli, James, and Julianne Cicarelli, 2003, Distinguished Women Economists *(Westport, Connecticut: Praeger Publishers).*

Clinton, Bill, 2004, My Life *(New York: Alfred Knopf Publishers).*

MySpace Journal, 2010, Interview with Laura Tyson. www.myspace.com/video/vid/102580084#pm_cmp=vid_OEV_P_P

Tyson, Laura, 1992, Who's Bashing Whom? Trade Conflict in High-Technology Industries *(Washington: Institute for International Economics).*

——, W. Dickens, and John Zysman, eds., 1988, The Dynamics of Trade and Employment *(Ballinger).*

World Economic Forum, Global Gender Gap. *www.weforum.org/issues/global-gender-gap*